ترامب يفضل منافسة «بايدن النائم» على كلينتون

الرئيس الأمريكي : لست مستعداً لخسارة انتخابات 2020

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إنه غير مستعد لخسارة الانتخابات في 2020 التي يسعى للرئاسة فيها لأربعة أعوام أخرى، وفقا لمقابلة نشرت الأحد.

واعترف الرئيس في المقابلة التي نشرتها قناة «إن بي سي نيوز» أنه غير مستعد لمواجهة الخسارة.

وأكد «لست مستعداً للخسارة، لا أحب الخسارة. لم أخسر كثيرا في حياتي».

وأطلق ترامب الثلاثاء الماضي رسميا حملته لإعادة الانتخاب في مؤتمر انتخابي استغرق نحو ساعة ونصف أمام 20 ألف من أنصاره في مدينة أورلاندو بولاية فلوريدا، أحدى الولايات الحاسمة في انتخابات نوفمبر 2020.

وكان المؤتمر شكلياً، لان ترامب قدم أوراق ترشحه لإعادة الانتخاب في اليوم الأول من رئاسته في 2017.

وقال: «أتقدم أمامكم لتدشين رسميا حملتي لولاية ثانية رئيسا للولايات المتحدة».

كما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إنه يفضل خوض المنافسة لانتخابات عام 2020 مع المرشح «النائم» جو بايدن، وليس هيلاري كلينتون.

وأضاف ترامب في مقابلة مع شبكة «إن.بي.سي»: «أفضل المنافسة حقا أمام بايدن».

وتابع: «أعتقد حقا أن هيلاري كلينتون كانت مرشحة عظيمة، وكانت ذكية وقاسية للغاية»، حسبما نقلت وكالة أنباء «بلومبرغ».

ووصف ترامب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بانها «لا ترحم وشريرة».

وقال ترامب إن «نائب الرئيس السابق، بايدن مرشح نائم، لكن كلينتون لم تكن كذلك».

كما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لمحطة «إن. بي.سي نيوز» إنه لم يبعث برسالة إلى طهران ليحذرها من هجوم أمريكي ألغاه لاحقا.

وقالت مصادر إيرانية إن «ترامب حذر طهران عبر سلطنة عُمان من هجوم أمريكي وشيك لكن ترامب ذكر أنه ضد الحرب ويريد إجراء محادثات».

وقال ترامب لبرنامج «واجه الصحافة» على إن.بي.سي «لم أبعث بهذه الرسالة»، مضيفا «لا أسعى للحرب».

وردا على سؤال عما تريده إيران، قال ترامب: «أعتقد أنهم يريدون التفاوض. اعتقد انهم يريدون إبرام صفقة. والصفقة معي نووية.. لن يكون بوسعهم امتلاك سلاح نووي. ولا أعتقد أنهم يحبذون الوضع الذي هم فيه حاليا. اقتصادهم متعثر تماما».

فنزويلا : اعتقال 6 مسؤولين في الجيش والشرطة

عناصر من الجيش الفنزويلي

كاراكاس – «وكالات» : قال اقارب معتقلين وناشطون في مجال حقوق الإنسان إن سلطات فنزويلا اعتقلت قبل أيام 6 من مسؤولي الجيش والشرطة ضمن حملة للرئيس نيكولاس مادورو ضد المعارضة.

وقالت منسقة سيسكو نجلة الجنرال ميجيل سيسكو مورا بالقوات الجوية إن «السلطات اعتقلت والدها بعد ظهر الجمعة من داخل موقف مخصص لانتظار السيارات في جواتيري الواقعة على بعد نحو 40 كيلومترا شرقي العاصمة كراكاس».

وقالت وليسكا بيريز زوجة الكابتن رفايل كوستا بالبحرية إن «السلطات ألقت القبض على زوجها يوم الجمعة في جواريناس القريبة من كراكاس».

وكتبت تيفاني سيسكو على تويتر يوم السبت «نطالب الحكومة بأن تخبرنا بمكانه».

وتأتي الاعتقالات بعد نحو شهرين انتفاضة لم يكتب لها النجاح ضد مادورو قادها زعيم المعارضة خوان جوايدو الذي استخدم بندا في الدستور في يناير (كانون الثاني) لتولي الرئاسة المؤقتة للبلاد وطالب الجيش بمساندته.

وقالت تامارا سوجو المحامية الحقوقية إن «جماعة (بينال فورام) لحقوق الإنسان كانت ذكرت أن ضابطين متقاعدين بالقوات الجوية برتبة كولونيل اعتقلا في كراكاس بعد ظهر الجمعة، فضلا عن اعتقال مسؤولين كبيرين بوحدة الأدلة الجنائية التابعة للشرطة في جواتيري».

ولم ترد وزارة الإعلام أو مكتب المدعي العام الأحد على طلبات للتعليق على تقارير اعتقال المسؤولين الستة.

وتقول جماعة (بينال فورام) إن «عدد المعتقلين لأسباب سياسية في فنزويلا وصل إلى نحو 700، منهم 100 تقريبا من العسكريين».

شمات

مجلس الأمة

وقال النواب في بيان طارئ تلاه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، في جلسة المجلس الخاصة أمس الاثنين : «ندعو الحكومة لإعلان موقف حازم وحاسم بمقاطعة أعمال هذا الاجتماع».

أضافوا : «نرفض كل ما تسفر عنه أعمال الاجتماع من نتائج ، من شانها أن تساهم في تضييع الحقوق العربية والإسلامية التاريخية في فلسطين المحتلة».

وذكروا أن الكويت كانت تاريخيا مناصرة على الدوام للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني ، مبينين أن التطبيع مع الكيان الصهيوني مناهض للثوابت والمواقف والتشريعات الكويتية.

واعتبروا أن «ورشة المنامة المزمع عقدها بمشاركة صهيونية ، تهدف إلى تكريس الاحتلال واضفاء الشرعية عليه ، وتحميل الدول الخليجية والعربية نفقات وأعباء تلبيته».

وأشاروا إلى الموقف الشعبي الكويتي الذي عبرت عنه النخب السياسية والتجمعات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة مرارا وتكرارا ، عن الرفض «القاطع» لأي محاولة للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

من جهته جدد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، التأكيد على تمسك الكويت بالثوابت الأساسية في سياستها الخارجية ، بدعم القضية الفلسطينية والقبول بما يقبله الفلسطينيون.

جاء ذلك في مداخلة للشيخ صباح الخالد خلال جلسة مجلس الأمة الخاصة ، بعد أن تلا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بيانا «طارئا لنواب مجلس الأمة ، حول المشاركة في «ورشة البحرين» التي دعت إليها الولايات المتحدة الامريكية ، ضمن خطة سلام لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والمزمع عقدها يومي 25 و26 يونيو الجاري بمشاركة صهيونية.

وقال الخالد إن الحكومة استمعت باهتمام إلى البيان وتؤكد على تمسكها بالثوابت والركائز الأساسية في سياستها الخارجية بدعم القضية الفلسطينية ، مضيفا : «نحن نقبل ما يقبل به الفلسطينيون ولن نقبل ما لا يقبلون به».

وأعرب عن الأمل أن «يقوم أصدقاؤنا في الولايات المتحدة الامريكية المعنيون ، بإيجاد حل للقضية الفلسطينية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الركائز الأساسية في قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن وخطة السلام العربية».

ورفض الشيخ صباح الخالد التشكيك بمواقف الحكومة الكويتية ، قائلا : «أرجو عدم التشكيك بمواقفنا.. الحكومة لن تقبل باي تشكيك» ، مشددا على أن «الكويت فوق كل اعتبار ونحن نعرف كيفية تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية».

من جهة اخرىوافق مجلس الأمة في المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل قانون المناقصات العامة ، بما يشمل الأفضلية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند ترسية العطاءات ، وتشجيع المبادرين على المشاركة في أكبر عدد ممكن من المناقصات وقرر إحالته إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في جلسة مجلس الأمة الخاصة أمس ، بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة اثنين من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضوا.

واعتبر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان في مداخلة له ، ان إقرار مشروع القانون يشكل بداية جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتوجيه جزء من الاتفاق الحكومي بغرض «التنويع لأصحاب الشركات الصغيرة ، حتى تأخذ جزءاً من هذه المناقصات لتساهم في الاقتصاد الوطني وتنمية هذا البلد».

وكان مجلس الأمة بدأ جلسته الخاصة أمس ، بمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية الخاص بالتعديلات المقدمة على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة.

الإنجازات التشريعية

الخاصة أمس ، بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة اثنين من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضوا.

واعتبر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان في مداخلة له ، ان إقرار مشروع القانون يشكل بداية جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتوجيه جزء من الاتفاق الحكومي بغرض «التنويع لأصحاب الشركات الصغيرة ، حتى تأخذ جزءاً من هذه المناقصات لتساهم في الاقتصاد الوطني وتنمية هذا البلد».

وأكدت إحدى مواد القانون الأفضلية المنتج المحلي ، «مع مراعاة الاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة مع دولة الكويت ، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تعطى الأولوية في مشتريات الجهات العامة على المجلس أو الجهة صاحبة الشأن في مناقصات التوريد – أو ما في حكمها – الترسية على عرض المنتج الوطني ، متى كان مطابقا للمواصفات والشروط ، وكانت الأسعار المقدم بها لا تزيد على أقل الأسعار التي قدمت عن منتجات مماثلة مستوردة بنسبة 20 في المئة».

وأكدت أنه لا يجوز بعد إرساء المناقصة أن يستبدل بالمنتج المحلي الذي تمت على أساسه الترسية منتج مستورد إلا بموافقة المجلس.

كما أكدت مادة أخرى أفضلية المنتج المحلي والوطني والمقاول المحلي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ نصت على أنه «مع مراعاة الأحكام المقررة قانونا بالنسبة للاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي تراقب الجهة العامة التزام المقاول الأجنبي أو المحلي بشراء ما لا يقل عن 20 في المئة من المنتجات المحلية و10 في المئة من منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ووفق هذه المادة فانه إذا تعذر توافر تلك المنتجات جاز شراؤها من الموردين المحليين المسجلين في قوائم تصنيف الموردين بالجهاز ، على أن يثبت ذلك بإيصالات معتمدة من الجهات التي تم الشراء منها. وحسب هذه المادة فإن مراقبة التزام المقاول الأجنبي تتم بأن يسند ما لا يقل عن 30 في المئة من أعمال المقاولة التي ترسي عليه ، إلى مقاولين محليين من المسجلين في قوائم تصنيف المقاولين بالجهاز في الفئات المختلفة.

وعلى ذلك يتم تخصيص نسبة 10 في المئة منها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حسب طبيعة المقاولة أو المقاولين المسجلين والمصنفين لدى بلدية الكويت أو مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بعد الحصول على موافقة الجهة المشرفة على تنفيذ المقاولة. كما وافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على مشروع قانون بشأن إصدار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، والذي يضفي الحماية على الأعمال المبتكرة في مجالات الآداب والفنون والعلوم لتشجيع الإنتاج الفكري الإنساني.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون ، في المداولة الأولى بموافقة 46 عضوا ورفض عضوين اثنين من اجمالي الحضور البالغ عددهم 48 عضوا.

وأظهرت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية موافقة 46 عضوا ، ورفض عضو واحد من اجمالي الحضور البالغ عددهم 47 عضوا.

من جهة أخرى وافق مجلس الأمة في المداولة الأولى أمس ، على مشروع القانون في شأن مزاولة مراقبة الحسابات ، تماشيا مع دواعي التطور التشريعي الناتج عن تنامي وازدهار الأعمال التجارية ، باعتبارها أحد أهم الروافد الاقتصادية في الكويت.

ويأتي مشروع القانون نزولا على ضرورة ضبط حسابات الشركات وبياناتها المالية حفاظا على حقوق الشركاء والمساهمين من ناحية ، وضمان استقرار أعمال تلك الشركات من ناحية أخرى ، الأمر الذي يقتضي إعادة تنظيم مهنة مراقبي ومدققي الحسابات وفقا لأحدث الممارسات المحاسبية الدولية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في جلسة مجلس الأمة الخاصة في المداولة الأولى بموافقة 52 عضوا ، وعدم موافقة عضوين اثنين من اجمالي الحضور البالغ عددهم 54 عضوا.

كما أقر المجلس تعديلات قانون اعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل في مداولتيه وأحاله إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على المداولة الأولى بموافقة 44 عضواً ورفض 9 اعضاء، فيما وافق على المداولة الثانية 46 عضواً ورفض التعديلات 9 أعضاء.

وكان المجلس قد ناقش التقرير الثامن والخمسين للجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (97) لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل.

ووافق مجلس الأمة بالمداولة الأولى على مشروع قانون «حظر الشهادات غير المعادلة» ، بما يمهد لوضع حد لقضية الشهادات المزورة.

وزير الصحة

وأفادت بأن تقديم الطلب يتم من المريض في المستشفى التابع له ، أو الذي يعالج فيه على أن يتم احالة الطلب للجنة التخصصية لمناظرة المريض لبحث حالته.

وقالت ان للجنة التخصصية ان توصي باستكمال الخطة العلاجية للمريض داخل الكويت ، من خلال وضع خطه علاجية واضحة يجب أن يلتزم بها المريض أو توصي اللجنة بعرض المريض على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج ، للبت في مدى أحقية المريض للعلاج الخارجي من عدمه.

وذكرت أن اللائحة الجديدة استحدثت لجنة لترتيب مواعيد الاستشاريين الزوار الذين يتم استقدامهم الى مستشفيات وزارة الصحة، او احد الكفاءات الكويتية في الوزارة او المنتدبين من جامعة الكويت.

واشارت الى أن اللائحة تضمنت عددا من الأحكام الخاصة بإجراءات تقديم طلب العلاج بالخارج ، وترتيب إجراءات سفر المرضى ومرافقيهم والمخصصات المالية وفترة العلاج وتمديدها.

وقالت انه تم استحداث مادة خاصة بصلاحيات رؤساء المكاتب الصحية بالخارج واعتماد إجراءات علاج الطلبة الكويتيين المبتعثين للدراسة بالخارج على نفقة الدولة على ان يتم العمل بتلك اللائحة اعتبارا من نهاية الشهر الجاري.

وأوضحت ان كل قرار أو نص يتعارض مع أحكام اللائحة الجديدة يعتبر ملغى ، مبينة أن هدف إصدار هذه اللائحة تنظيم سير العمل والمحافظة على حقوق المرضى الكويتيين كما كفلها الدستور ، ومن اجل تخفيف العبء على الطاقم الطبي في مختلف المستشفيات.

جامعة الكويت

الحياتية.

وقال الرفاعي في تصريح صحفي أمس ، إن استلام جامعة الكويت لمبنى الطالبات في الكليتين يأتي استكمالا لمراحل خطة الانتقال والتشغيل المعتمدة من قبل مجلس الجامعة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي «2019/2020» .

وأوضح أن خطة الانتقال الى الحرم الجامعي تضم ست كليات جامعية هي كلية الهندسة والبترول وكلية العلوم وكلية العلوم الإدارية وكلية العلوم الحياتية الى جانب كلية الآداب وكلية التربية اللتين تم استلامهما مسبقا.

ولفت إلى أن تسلم مباني الطالبات قبل مباني الطلبة في الكليات ، يأتي نظرا لكونها أكبر من حيث المساحة ولاحتوائها على عدد أكبر من الفصول الدراسية والمرافق التعليمية والطلابية.

وذكر أن أعضاء لجنة الاستلام قاموا بزيارة ميدانية للمباني محل الأعمال في مدينة «صباح السالم» الجامعية ، للتأكد من جاهزية المباني بعد أن باشرت في وقت سابق أعمالها الخاصة بالإطلاع ودراسة التقارير الفنية المعدة حول أعمال الإستلام الإبتدائي.

واشنطن

وأوضح: «يتعلق الأمر بالرد الاستباقي لأن الإيرانيين يريدون الخروج وفعل ما يحلو لهم، ثم القول إنهم لم يفعلوها. نعرف ما فعلوا». مضيفا أن أدوات الرد ستشمل كاميرات ومناظير وسفنا.

في سياق متصل أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بعد لقائه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة، أنه ناقش مع العاهل السعودي تصاعد التوتر في المنطقة والحاجة إلى تعزيز الأمن في مضيق هرمز.

أضاف في تغريدة على حسابه على تويتر: تم إجراء مباحثات بناءة مع الملك سلمان حول تصاعد التوتر في المنطقة.

إلى ذلك، أكد أن أمن وحرية الملاحة مسألة أساسية.

وكان خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، استقبل بومبيو في مكتبه بقصر السلام في جدة.

وجرى خلال الاستقبال، استعراض العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الصديقين، إضافة إلى مستجدات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية والجهود المبذولة تجاهها، بحسب ما أفادت وكالة «واس» في وقت سابق الاثنين.

وبعد ذلك، التقى بومبيو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على غداء عمل. وكان بومبيو أكد في وقت سابق، أنه سيتحدث مع قادة منطقة الخليج العربي، فضلاً عن مسؤولين في آسيا وأوروبا، استعداداً لبناء تحالف دولي ضد إيران.

وتوجه مايك بومبيو من واشنطن إلى السعودية، الأحد، لعقد مجموعة من الاجتماعات رتبت على عجل بهدف الضغط على ما أسماها أكبر دولة داعية للإرهاب في العالم.

وتأتي مهمة بومبيو في الوقت الذي أكدت فيه الولايات المتحدة أنها ستزيد الضغط والعقوبات على إيران، لا سيما بعد إسقاط طائرة الدرون الأميركية الأسبوع الماضي.

الجبير

"اليوم إيران تقع تحت عقوبات اقتصادية شديدة. هذه العقوبات ستزيد. إذا واصلت إيران سياساتها العدوانية فستدفع الثمن".

وأدلى الجبير بالتصريحات في باريس بعد لقاء بنظيره الفرنسي ، فيما تسعى القوى الأوروبية لنزع فتيل التوتر في المنطقة ، بعد أن أسقطت إيران طائرة استطلاع عسكرية أمريكية مسيرة ، وألقي عليها باللوم في هجمات على ست ناقلات نفط.

وقال الجبير "قلنا إننا نريد تجنب الحرب بأي ثمن مثل الأمريكيين، الإيرانيون هم من يتخذون قرار التصعيد".

أضاف "لا يمكنك مهاجمة السفن في الخليج ولا يمكنك مهاجمة خطوط الأنابيب ولا يمكنك تزويد الجماعات الإرهابية كالحوثيين في اليمن بالصواريخ الباليستية لتستخدمها ضد السعودية".

أوغلو

في المرة الماضية، التي فاز فيها بـ13000 صوت أكثر من مرشح حزب العدالة والتنمية.

وكان فوز المعارضة في مارس قد ألغي بعد أن ادعى حزب العدالة والتنمية حدوث مخالفات.

وتنهي هذه النتيجة 25 عاما من حكم العدالة والتنمية لاسطنبول.

وقد أقر مرشح الحزب، رئيس الوزراء التركي السابق، بن علي يلدريم بالهزيمة.

وكتب الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، على تويتر يقول: «أهنئ أكرم إمام أوغلو، الذي فاز في الانتخابات، بناء على النتائج الأولية».

وتمثل هذه النتيجة انتكاسة كبيرة، للرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية الحاكم، وكان أردوغان قد قال إن «من يفوز باسطنبول يفوز بتركيا».

وفي خطاب الفوز، قال إمام أوغلو إن النتيجة تمثل «بداية جديدة»، لكل من المدينة والدولة.

وقال: «نحن نفتح صفحة جديدة في اسطنبول، في هذه الصفحة الجديدة، سنكون هناك عدالة ومساواة وحب».

أضاف أوغلو أنه مستعد للعمل مع أردوغان، قائلا: «سيدي الرئيس، أنا مستعد للعمل في انسجام معك».

وأكرم إمام أوغلو، البالغ من العمر 49 عاما، من حزب الشعب الجمهوري العلماني، وعمدة منطقة بيليكدوزو في إسطنبول.

لكن اسمه كان بالكاد معروفا، قبل أن يترشح لمنصب رئيس بلدية اسطنبول، في انتخابات مارس الماضي.

أما غريمه يلدريم فقد كان عضوا مؤسسا لحزب العدالة والتنمية، الذي يتزعمه اردوغان، وتولى منصب رئاسة الوزراء من عام 2016 حتى عام 2018 ، حينما أصبح نظام الحكم رئاسيا، وألغي منصب رئيس الوزراء.

وانتخب رئيسا للبرلمان الجديد، في فبراير الماضي، وقبل ذلك شغل منصب وزير النقل والاتصالات.

ولم يكن فوز إمام أوغلو بفارق ضئيل بلغ 13 ألف صوت، في مارس ، كافيا كي يقبل يلدريم بالهزيمة.

وزعم الحزب الحاكم أن الأصوات سُرقت، وأن العديد من مراقبي صناديق الاقتراع لم يحصلوا على تصاريح رسمية، ما دفع مفوضية الانتخابات إلى المطالبة بإعادة التصويت.

ويقول منتقدون إن ضغط الرئيس أردوغان كان وراء القرار.

لكن الانقسامات في الحزب بدأت تظهر الآن، ويشير محللون إلى أنها قد تتفاقم بسبب هذه الخسارة.

وأكد الصحفي والكاتب مراد يتكين، قبل التصويت ، أن «اردوغان قلق للغاية».

وقال : «إنه يلعب بكل ورقة لديه، إذا خسر، أيا كان الهامش، سيكون ذلك نهاية تهوضه السياسي المطرد، على مدار ربع القرن الماضي» ، مضيفا : «في الواقع سيظل رئيسا، وسيظل ائتلافه يسيطر على البرلمان، لكن كثيرين سيعتبرون هزيمته بمثابة بداية النهاية له».

حميدتي

تهيئة الأجواء للتفاوض، مشيرا إلى انه لم يتم الاتفاق بعد على نسبة التمثيل في المجلس السيادي.

وقال إن المجلس الانتقالي لم يرفض مبادرة الاتحاد الأفريقي، كما وافق المجلس على تشكيل لجنة حكماء من مائة شخص للمساعدة في تلك المرحلة.

وقال إسماعيل التاج المتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين، «إن المبادرة الموحدة تحدثت عن مناصفة في المجلس السيادي 7-7 وعضو توافقي» وأضاف: «نقدر الدور الكبير الذي تقوم به إثيوبيا للتوسط».

وتتباين مواقف المجلس العسكري والمعارضة منذ أسابيع بخصوص تشكيلة الحكومة الانتقالية بعد إطاحة الجيش بالرئيس السابق عمر البشير في 11 أبريل .

وشدد حميدتي على أنه لا يوجد معتقلون سياسيون حاليا في سجون السودان، مشيرا إلى أن المجلس سيطلق معتقلي الحركات المسلحة في البلاد.

وذكر أن التغيير في السودان حقيقي ولابد من استغلاله على نحو صحيح. وقال إن الإدارة الأهلية والشباب هم الذين يقودون التغيير حاليا في السودان، موضحا أن التغيير تم بإرادة الشعب، وبمساعدة القوات المسلحة.

وأشار إلى أن التهميش والظلم يثيران المشاكل مثلما حصل في جنوب كردفان وشرق السودان ومناطق أخرى، محذرا من أن عدم استغلال التغيير الحالي، يمكن أن يفاقم التهميش في البلاد.

ولمح إلى أن المجلس الانتقالي سيعالج المشاكل الاقتصادية بشكل جذري.

وتعهد نائب الانتقالي السوداني بمواجهة أي تجاوزات ترتكبها قوات الدعم السريع، متهما عناصر خارجية وحتى بعض الضباط في الجيش بانتحال صفة أفراد من تلك القوات.